جدول أعمال المدير العام بشأن السياسات العالمية

صوب هدف أعلى وجهد أكبر

أكتوبر ٢٠١٤

يبدو المشهد الأخير للاقتصاد العالمي مألوفا على نحو يثير القلق: تعافٍ هش وغير متوازن، مع نمو أبطأ من المتوقع وزيادة مستمرة في مخاطر التطورات السلبية. ويتطلب الأمر اعتماد سياسات جريئة تنفَّذ بدقة للحيلولة دون استقرار النمو عند أداء "باهت جديد" يتسم بانخفاض غير مقبول في مستويات خلق فرص العمل وتحقيق الإدماج. وينبغي أن تركز التدابير المطلوبة في هذا السياق على الأمور التالية:

- *رفع النمو:* ينبغي القيام بإصلاحات هيكلية حاسمة لتعزيز الثقة والنمو الفعلي اليوم والنمو الممكن غداً، وكسر الحالة النمطية من ضعف الأداء المزمن وعدم كفاية فرص العمل الجديدة. وينبغي أن تستمر السياسات النقدية التيسيرية في دعم الطلب وإتاحة فرصة لالتقاط الأنفاس بينما يتم تنفيذ هذه الإصلاحات. ولكن من الضروري تترافق هذه السياسات مع الإصلاحات ذات الأهمية الحاسمة للاقتصاد الكلي والتي من شأنها إزالة التشوهات المترسخة في أسواق العمل والمنتجات؛ وتحسين تدفقات الائتمان إلى القطاعات المنتجة؛ وتعزيز أطر المالية العامة الداعمة للنمو؛ والتخلص من ثغرات البنية التحتية.

- *بناء المرونة:* لا يزال الائتمان الميسر يزيد من مخاطر السوق والسيولة، وخاصة في قطاع الظل المصرفي، وقد يهدد الاستقرار المالي. ويمكن المساعدة في كبح المخاطرة المالية المفرطة عن طريق القواعد التنظيمية الملائمة والرقابة اليقظة على القطاع المالي، بما في ذلك استحداث أدوات للسلامة الاحترازية الكلية وتعميم استخدامها. وينبغي تعزيز الاستعدادات لمواجهة الظروف المالية الأقل إيجابية. ومع اقتراب العودة إلى السياسة النقدية الطبيعية في بعض الاقتصادات الكبرى، يمكن تخفيف التداعيات السلبية المحتملة من خلال تقوية أطر السياسات ودعم المؤسسات وتعزيز أساسيات الاقتصاد.

- *تحقيق التماسك:* ثمة حاجة للتعاون الدولي لتعظيم المنافع التي تحققها هذه السياسات الجريئة وتجنب تفاقم التشوهات القائمة، ولا سيما بالنسبة للاستقرار المالي والاختلالات العالمية. ويمكن أن يساعد الحوار والتعاون في مجال السياسات على استعادة توازن الطلب العالمي على نحو سلس، والحد من التداعيات السلبية والتداعيات المرتدة التي يسببها التراجع غير المتزامن عن السياسة النقدية الاستثنائية، وضمان اتساق التنظيم المالي، والحفاظ على شبكة أمان مالية عالمية ملائمة. ومن الضروري أيضا بث زخم جديد في الحوار بشأن التجارة العالمية.

وسيساعد الصندوق البلدان الأعضاء على استيفاء جدول أعمال السياسات المطروح، عن طريق إعادة توزيع الموارد في اتجاه الإقراض وبناء القدرات للبلدان التي تواجه تحديات ملحة؛ وتعزيز الرقابة المالية–الكلية، وتقديم المشورة بشأن السياسات والتحليلات المتعلقة بإدارة العودة الوشيكة لأوضاع السياسة النقدية الطبيعية، بما في ذلك تعميم الأدوات الاحترازية–الكلية؛ وتنفيذ سياسات المالية العامة الداعمة للنمو والإصلاحات الهيكلية ذات الأهمية الحاسمة للاقتصاد الكلي. وسيبني خبراء الصندوق أيضا على العمل القائم ويعملون على وضع خيارات للخطوات التالية إذا ما تأخر التصديق على إصلاحات عام ٢٠١٠ إلى ما بعد نهاية العام.